عدد خاص

أحوال مصر المالية قبيل ازمة 1907 م

إعداد

أ.د / نجلاء محمد عبد الجواد

أستاذ التاريخ الحديث و المعاضر

رئيس قسم التاريخ و الاثار

كلية الاداب – جامعة بنها

عدد مهداه أبحاثه لروح أ.د.أحمد عبد العزيز

دورية الانسانيات. كلية الآداب. جامعة دمنهور

العدد الرابع و الستون - يناير -الجزء الرابع - لسنة 2025

أحوال مصر المالية قبيل ازمة 1907 م

أ.د / نجلاء محمد عبد الجواد

1)احوال مصر المالية قبيل ازمة 1907

رُوّعَ العالمُ 1907 بأزمة مالية كبيرة ، و حدثت نتيجة للانهيار المالى الضخم فى بورصة الأوراق المالية فى نيويورك ، و قد كانت لهذه الأزمة المالية آثارها فى الأقتصاد المصرى باعتبار مصر إحدى المستعمرات البريطانية ، لارتباط العملة المصرية بالإسترلينى، لذا فإنه ما كان يصيب العالم من خير أو شر ينعكس على الاقتصاد المصري.

و بدأت أهتمامات المالية الأنجليزية فى مصر منذ احتلالها عام 1882م ، و هذا ما يتضح فى مناقشة مجلس العموم البريطانى بجلسة 8 مارس 1883م تحت عنوان " مصر و قرض الضمان الجديد " حيث سأل Sir Wilfrid Lawson سكرتير الولاية للشوؤن الخارجية هل تم مشورة Lord Dufferin الخبير المالى البريطانى و الحكومة المصرية حول تذويد القرض الجديد عن طريق تخفيض النفقات للادارة العامة للدولة ؟ كما صرح اللورد إدموند فيتزموريس Lord Edmond أن طريقة تزويد الموارد المالية للقروض الأئتمانية الممنوحة من قبل اللجنة المخصصة لذلك لم يتم تحديدها بعد ، ولقد صرحت فى يوم الثلاثاء فى تلك السنة أن الحكومة المصرية تدخل الماليات فى كل قسم من الخدمات العامة لكى تتجنب فرض أية ضريبة جديدة على الفلاحين المثقلين بأعباء ثقيلة [1]

كانت تجارة القطن المصرى موضع اهتمام خاص فى مجلس العموم البريطانى، إذ حرص أعضاؤه على تنشيط هذه التجارة لإدراكهم مدى أهمية القطن المصرى لصناعة المنسوجات البريطانية ، فكانت استفسارتهم بصفة شبه مستمرة لمعرفة الى أى حد وصلت آليه العلاقة بين الجانبين المصرى و البريطانى فى هذه التجارة المهمة . و استكمالاً للاصلاحات الأقتصادية و الإدارية التى تتبعها بريطانيا فى ادارة مستعمراتها و خاصة فى مصر ، دارت مناقشة فى مجلس العموم بتاريخ 4 ديسمبر 1906 م موضوعها " عمل الفتيات المصريات فى جمع القطن حيث سأل Mr.J.M.Robertson أرغب فى سؤال سكرتير الدولة للشوؤن الخارجية إذا ما كان على وعى بأن المنصورة فى مصر يشغلن

[1]- parliamentary debates house of commons fourth series,vol,cclxxvi,p 1754 -

الفتيات المحليات فى عمر اثنتى عشرة سنة و أربعة عشرة سنة يعملون فى جمع القطن من الساعة الواحدة فى الصباح حتى الساعة السادسة فى المساء ، فى جميع الأوقات حتى العاشرة مساءً و فى أوقات الذروة للعمل ، من مرتب يبدأمن عشرة الى خمسة عشر قرشاً فى اليوم ، و كان من المناسب التحكم البريطانى للمناقشة مع الحكومة المصرية للتدخل الاصلاحى لتحديد مواعيد العمل ، و يجب أخذ رد فعل بشأن هذا الموضوع و متى سأحصل على إجابة على هذا السؤال ؟ رد Sir. Edward Grey إذا كان هذا الأمر موجوداً فيجب أن نجد العلاج المناسب ، و غالباًما سيكون من مؤسسات تشريعية على النمط الأوروبى، و الذى يمتلك الكثير من المصانع و يتطلب الثبات فى جميع القوى العاملة [2] .

تتفق الباحثة في الرأى مع الكاتب الإنجليزى باتباع بريطانية لسياسة التقطين فى مصر، و هى سياسة الاحتلال البريطانى الاقتصادية ، فلكى يزداد إيراد مصر و تستطيع تسديد الديون كان لابد من تحويلها إلى مزرعة قطنية تكون فى خدمة مصانع لانكشير بأنجلترا ، التى كان من المحتم أن تجد لها مصدراً للمواد الخام لايضعها تحت رحمة القطن الأمريكى، و يكون أرخص منه فضلاً عن مميزاته الطبيعية [3]

وقد تأثرت الصناعة فى مصر بسبب اتباع هذه السياسة ، و أنتشر ادعاء كاذب روج له الاستعمار، و هو أن مصر لا تصلح لغير الزراعة فيها ، مما أفضى إلى كساد الصناعات الأهلية ، و الاعتماد على استيراد المصنوعات الأجنبية من خارج البلاد [4]

كان من أبرز مظاهر العلاقات الاقتصادية بين مصر و بريطانيا هو ارتباط العملة المصرية بالعملة البريطانية ، و جدير بالذكر أن الجنية المصرى قبل الحرب العالمية الأولى كان مرتبطاً بنظام دولى هو نظام الذهب ، و لكن وضع مصر السياسى فى خلال الحرب العالمية الأولى(1914 –1918) كمحمية بريطانية ساعد على ارتباط الجنية المصرى بالإسترلينى . و قد عمل البنك الأهلى منذ إنشائه على توثيق ارتباط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد البريطانى عن طريق ربط العملتين – ذلك أن معظم رأس ماله بريطانى ، و قد تيسر له ذلك من خلال خروج الجنيه المصرى عن قاعدة الذهب فى عام 1916 و جعله ما يسمى (بقاعدة الصرف الاسترلينى) فتحول غطاء العملة الذهبى إلى

---

[2]- parliamentary debates house of commons fourth series op.cit., p 747.

[3]- Derek Hopwood: Egypt politics and society (1945 – 1981), georgea – Allen., Unwin-(London) 1983,p.17.

[4]- Baer, Gabriel : Studies in the social history of modern Egypt ,the university of Chicago press, U.S.A ,1969,P 213 .

سندات على الخزانة البريطانية ، و بذلك فقد الجنية المصرى استقلاله و ارتبط بالجنية الاسترلينى ، و قد ظل هذا الارتباط حتى عام 1948 م [5]

فتأثر الجنية المصرى بهزات الجنية الأنجليزى الورقى و تبعه فى جميع تقلباته دون مراعاة لصالح الأقتصاد المصرى ، فيخرج عن قاعدة النقد الذهبية بخروج الجنية الأنجليزى عنها و يرجع برجوعه إليها ، كما أنه يتضخم بتضخمه و ينكمش بأنكماشه ، و ايضاً ترتفع قيمته بالنسبة للذهب و العملات المرتبطة به إذ أرتفع الجنية الأنجليزى و تنخفض بأنخفاضه . و كانت هذه التقلبات تنتقل بسرعة إلى أسواق مصر المالية نظراً لأنها تأتى من أقتصاد مسيطر و أقوى و هو ألاقتصاد البريطانى إلى أقتصاد أضعف يعتمد إلى حد كبير على الزراعة و هو الأقتصاد المصرى ، و بذلك يظهر أنه كان لإرتباط الجنية المصرى بالجنية الأسترلينى أثرٌ كبيرٌ على تبعية الأقتصاد المصرى للأقتصاد البريطانى [6]

تعتبر مصر من أكثر الدول التى يستند بنيانها الأقتصادى القومى خاصة الزراعى على محصول واحد و هو القطن ، فهو المحصول النقدى الأول فى الدخل الزراعى و القومى و الفردى ، و هو أهم مورد للنقد الأجنبى الذى تشترى به مصر احتياجاتها من الواردات و هو أكثر المحاصيل المصرية ربحاً [7]

أما بالنسبة للأزمة 1907م المالية فكانت متمثلة فى وصول أسعار الأسهم قمتها عام 1906 و انهيارها التام سنة 1907 و استمرار هذا التدهور حتى اثنى عشر شهراً ،كذلك إفلاس مصرفى على نطاق واسع ،حيث أفلست حوالى ثلث المصارف البريطانية تقريباً . أيضاً انخفاض مستوى الأسعار بنسبة 25 % فى سنة 1907 م ، و أنخفاض مستوى الانفاق الاستثمارى بنسبة 90 % من مستواه سنة 1907م و انخفاض حجم القروض المصرفية التجارية بنسبة 50 % فى السنة نفسها [8]

أما بالنسبة لمشاكل الملكية العقارية بمصر فعندما حل القرن العشرون و صحبته مشاكل ملكية الأجانب و الائتمان الزراعى و العقارى . و كان هذا نتيجة لفرمان 1867 الذى منح الأجانب حق تملك الأراضى فى مصر ، و تكون شركات عقارية – بأموال أجنبية –غرضها

---

[5] - مرفت صبحى غالى : العلاقات الأقتصادية بين مصر و بريطانيا (1935 – 1945) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 2001 ، ص 27 .

[6] - أحمد نظمى عبد الحميد : نظام النقد فى الخمسين سنة الأخيرة بحث من بحوث العيد الخمسينى (1909 -1959) الجمعية المصرية للأقتصاد السياسى و الأحصاء و النشريع ، القاهرة 1960 ،ص 16 .

[7] - زكى محمود شبانه، محمد كمال العتر: المدخل فى الأقتصاد القطنى العالمى ، دار المعارف الأسكندرية 1965 ، ص 453 .

[8]- http: // www.wqu.edu.sa/page/al/43488.

الإصلاح الزراعى ، و رهن الأراضى أما بالنسبة لشركات الإصلاح الزراعى فقد ساهمت بنصيب فى إصلاح الأراضى البائرة وجعلها صالحة للزراعة ،و من أهم تلك الشركات العقارية شركة البحيرة التي تأسست في الإسكندرية في 1881 م لمدة 95 سنة و شركة أبو قير ليمتد تأسست في مارس 1888 م لمدة غير محدودة و الشركة العقارية المصرية تأسست في فبراير 1896 م لمدة 99 سنة و شركة وادى كوم أمبو المساهمة تأسست فى ابريل 1904 لمدة 99 سنة و شركة أراضى الشيخ فضل العقارية تأسست فى مارس 1905 لمدة 99 سنة ، و شركة الغربية العقارية تأسست في يونيه 1905 م لمدة ستين سنة و شركة الأتحاد العقاري المصرى تأسست في يونيه 1905 م لمدة 99 سنة ، و شركة سيدي سالم المصرية تأسست في يناير 1909 م لمدة 50 سنة [9]

مع اشتداد الأزمة المالية و ازدياد ضغط الدول الأوروبية و حاملى السندات على الخديوى [10] كان من الضرورى اتخاذ خطوات جديدة لإرضاء هؤلاء الدائنين ، مثل ايجاد مؤسسات مالية منتظمة تمكنها أن تقدر الإيرادات تقديراً سليماً ، خصوصاً ، و أن اعضاء لجان التحقيق قد عجزوا عن معرفة الإيرادات الحقيقية [11] . أو المصروفات الدقيقة للخديو. مما جعل هؤلاء الدائنين فى قلق على رؤوس أموالهم التى أقرضوها له و من هنا وجد الخديو نفسه مضطراً لإنشاء العديد من المؤسسات المالية التى تختص بإدارة شئون البلاد [12] . وكان لهؤلاء الدائنين تجارب مشابهة مع دول أخرى ، كان من أهمها الدولة العثمانية ذاتها ، حيث أتفق دائنو الدولة العثمانية مع الباب العالى على انشاء هيئة مشابهة [13]

لم تكن فكرة انشاء خزينة لتلقى النقود المخصصة لتسديد الديون بجديده فى مصر .فقد سبقتها محاولة انشاء خزينة مشابهة حين فرضت المقابلة . اذ نص قرار المجلس المخصوص بفرض المقابلة ، على انشاء خزينة خاصة لتلقى حصيلة المقابلة . و انفاقها

---

[9] - مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الأقتصادى و المالى فى العصر الحديث ، مكتبة الأنجلو المصرية ،ط2 ،ص139 – 141

[10]-.Kauf man ;les commissaries de la caisse de la dette puplique egyptienne et le droit interational .p.12.

[11]-Goschen ; The Egyptian public debt, London 1887,p. 62,63.

[12]-Joanwacher king; historical aictionary of Egypt , American university in cairo press , 1989 , p. 221 .

[13]- Ibid.

فى تسديد الديون [14] . و مع أن تلك الأيرادات لم تستخدم فى تسديد الديون ، إلا أنها كانت لطرح فكرة إنشاء خزينة تختص بشئون الديون .و قد أقترح اوترية أو مجموعة من الماليين الفرنسيين أن ينشأ بنك للدولة ، توضع فيه كل الأموال التى تحصلها البلاد ، و تصرف منه حسابات كل المستحقات على الدولة [15]

اما عن إقامة مديرى الصندوق فقد كانت بمدينة القاهرة ، و قد أنشىء مبنى لصندوق الدين سنة 1889 م ، بتكلفة 153000 جنية مصرى [16]* و قد انتهج مديروا الصندوق نهج الحكومة المصرية فى الأنتقال الى مقر صيفى بالأسكندرية ، حيث كانت تنقل اعماله الى بنك الكريدى ليونية credit Lyonnais كمقر للادارة [17] ، و فندق سان استيفانو كمقر لإقامة [18]

كان لصندوق الدين ستة مديرين اجانب من ستة جنسيات (انجليزى ، فرنسى ،ايطالى، روسى ، نمساوى ، المانى) ، و كانوا جميعاً على قدم المساواه ، و لكل منهم نفس الحقوق القانونية [19]

كانت العلاقة بين صندوق الدين و الحكومات المصرية المتعاقبة علاقة شد و جذب ، سادها الوفاق لفترات و سادها التوتر لفترات اخرى ، و لكن غلب عليها طابع التعاون وفقاً لأحكام القانون الذى فرض رقابة الصندوق المالية العامة للدولة . و قد تمثل الرد بين الحكومات و صندوق الدين فى موافقة صندوق الدين على طلبات الحكومات المتعاقبة لصرف مبالغ عديدة من الأحتياطى للقيام بمشروعات اضافية لم تكن مدرجة فى موازنة الدولة و هى الطلبات الأضافية . ففى مجال الزراعة و الرى وافق صندوق الدين على مد نظارة الأشغال بكافة الأموال الازمة لتمويل مشروعات الرى لفترات عديدة كما حدث بأعتماده المبالغ الازمة لأعمال المصارف على النيل فى بعض المحافظات مثل البحيرة و الغربية ، و أنشاء القناطر على فرع رشيد ودمياط بلإضافة الى اصلاح القناطر الخيرية . [20]

---

[14] - قرار المجلس المخصوص فى 11 ربيع الأول1288ه، رقم 19 ، الأرشيف الأوربى ، صندوق الدين ، محفظة 3 ، دار الوثائق القومية .

[15] - احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر و المسألة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1965 ، ص 38 .

[16] * أفتتح مبنى صندوق الدين 10 ديسمبرسنة1889 م ، و يقع فى ميدان الأوبرا تقاطع شارع البيدق ، و هو المبنى الذى تشغله الآن مديرية الشئون الصحية لمحافظة القاهرة .

[17] - journal official d'Egypt,14 jun 1927

[18]- Egyptien gazette , 15 september 1927.

[19]- journal official , 28 juin1886 .

[20] - الارشيف الأوربى ، صندوق الدين ، محفظة 28 مراسلات ، دار الوثائق القومية .

كذلك وافق علي امداد الحكومة للقيام ببعض المشروعات العامة مثل بناء المدارس و السجون ، من ذلك امداد الحكومة بمبلغ 125 الف جنية لبناء مدرسة الزراعة بالجيزة و مبلغ 28500 لإنشاء مدارس بجهات متعددة و7500 لبناء سجون فى بنى سويف و طنطا [21] ، و كما وافق على امداد الحكومة بمبالغ على فترات متعددة لإنشاء بعض المرافق العامة ، مثل إمداده بعشرة آلاف جنية لإنشاء مجارى الأمطار بالعاصمة [22] .و ستة آلف جنية لإصلاح مجارى الكبارى [23] ، و 25 ألف جنية لمشروعات التخلص من القمامة بالعاصمة [24]

و ازاء تلك الأزمة المالية التى اصابت البلاد جعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه دائنيها و هى حالة غير منصوص على عقابها فى القانون التجارى أو الدولى ، فلابد من طرح فكرة تصفية قانونية لذلك الوضع مثل هذه التصفية، لابد من صيغتها بصيغة دولية لذا أنشئت لجنة تصفية ديون الحكومة من أعضاء ينوبون عن مصر [25] . و من حكومات الدائنين الأجانب برئاسةريفرزويلسن [26]

و جاء قانون التصفية لينسخ ماقبله من قوانين متعلقة بالدين العام و هكذا كان قانون التصفية بمثابة اتفاقية دولية ملزمة لمصر مع تلك الحكومات الأجنبية بشأن علاج مسألة أعسار الحكومة المصرية . و بالنسبة للمقابلة فقد ألغاها قانون التصفية و الزم أصحاب الحقوق بضرورة تسجيل ما دفعوه قبل يناير سنة 1881 م . على أن يتولى استقطاعها من ضرائبهم فى السنوات التى تلت دفعهم للمقابلة على ان تخصم تلك المبالغ من رصيد الدائنين للحكومة ، و تم تخصيص مبلغ 150000 جنية من الموازنة العامة سنوياً ، لتسديد أقساط المقابلة التى ستدفعها الدولة على اقساط سنوية دفترية تخصم من الضريبة العقارية التى يدفعها الملاك [27]

لم تسع بريطانية بعد احتلالها مصر أن تسدد دين مصر العام أو تستهلكه بل سعت الى ابقاء الحال على ما هو عليه . و يؤكد المستشار المالى البريطانى ما استقر عليه

---

[21] - الارشيف الاوربى ، صندوق الدين ، محفظة41 مراسلات ، دار الوثائق القومية .
[22] - الأرشيف الأوربى ، صندوق الدين ، محفظة 15 عقود ، دار الوثائق القومية .
[23] -الأرشيف الأوربى ، صندوق الدين ، محفظة 18 مراسلات ، دار الوثائق القومية .
[24] - الأرشيف الأوربى ، صندوق الدين ، محفظة 2 مشروعات ، دار الوثائق القومية .
[25] * كانت لجنة التصفية تضم ولسن رئيساً ، و بارنج الذى أصبح فيما بعد لورد كرومر ، و ايرول الفرنسى ، وبيج دى بوغاس عن النمسا ، و عن ايطاليا بارافللى و عن المنيا دى وسكود مثل مصر بطرس غالى ، و يلاحظ بأنه بأستثناء بطرس غالى و ولسن كان الباقون هم مديرى صندوق الدين .
[26]- Compte rendu des travaux de la commission de la detterublique D'Egypte pendant, L 'Annee,1879, caire, 1880 . , p 32
[27]- Mohamed Hussien Haekal , la dette publique Egyptienne, paris,1912,p113.

الرأى فى صندوق الدين من أن مصالح البلاد و دائنيها تقتضى صرف المبالغ الزائدة فى الاعمال ذات الفائدة العمومية بدلاً من صرفها فى استهلاك الدين ، واصفاً ذلك الرأى بالحكمة [28] .و لهذا أقرض صرف مبلغ 550000 جنية عام 1899 م الأحتياطى لصرفه على بعض المشروعات العامة [29] .

و تأكد تلك السياسة من تقارير كرومر الذى أكد على نفس السياسة البريطانية التى عبر عنها المستشار المالى البريطانى فى تقريره السابق ، و عبر كرومر عن هذة السياسة فى تقريره سنة 1905 م ، عندما أشار الى ضرورة تسديد قرض الدومين ببيع الاراضى المرهونة ضماناً له

اشار ايضاً كرومر على الحكومة المصرية أن تبيع ما فى حوزتها من سندات الدين العام المصرى [30]، و قد انعكست آراء كرومر على كبار الماليين البريطانيين العاملين فى الأدارات الحكومية المختلفة الذين كانو يشكلوا العنصر المؤثر فى السياسة المالية للبلاد فلم يسمح لأى منهم باتخاذ اجراءات من قبل الحكومة المصرية لأستهلاك الدين العام ، و هو أحد مبررات بقاء الدين العام طوال المدة حتى 1943 م ، اذ كان هدف كرومر تقوية قبضة بريطانيا على مصر حتى انه دعا الدول الأوروبية الى التنازل عما لها من امتيازات لبريطانيا [31]

بالنسبة لتقرير عن المالية و الحالة العمومية في مصر و في السودان سنة 1906م كتب كرومر عن توزيع الأطيان على كبار الملاك ، و صغارهم في أول يناير 1906 م و أول يناير 1896 م ، وقد وقع الخيار على سنة 1896 م لأنها أول سنة أحصيت فيها أملاك الأجانب . أما أملاك الحكومة فلا تدخل فى هذا التقرير .

نستنتج من ذلك التقرير أنه حدث بعد سنة 1896 م أمران الأول زاد عدد صغار الملاك من المصريين المذكورين في سجل الممولين ، و الثاني تخفيض رسوم التسجيل . ثم أضاف التقرير بزيادة مساحة الأطيان [32] .

بلغ من اهتمام الحكومة البريطانية بأهمية زراعة القطن و المحافظة عليه كتابة أنها طلبت بياناُ مفصل من نظارة الداخلية التى جرت فى العام الماضى لمقاومة دودة القطن

---

[28] - تقرير المستشار المالى عن سنة 1889 م ، المقطم 23 ديسمبر سنة 1889م ، العدد 2965 .
[29] مزكرة ايضاحية لمشروع قانون لحل الدين العام ، ملحق مضبطة لجلسة 74 لمجلس النواب ، 22 يوليو سنة 1940 م.
[30] تقرير كرومر عن سنة 1905 م ، ترجم فى ادارة المقطم و طبع فى مطبعته سنة 1906 م، ص 64 .
[31] - نفس المصدر ، ص 3 .
[32] - تقرير عن المالية و الأدارة و الحالة العمومية فى مصر و السودان ، ترجم فى ادارة المقطم و طبع فى مطبعته1907 ، ص 81 .

قال اللورد كرومر فى تقريره لعام 1906 م أن مساحة الأطيان التي أصابتها دودة القطن في 1906 م بلغت 243273 فداناً يقابلها 169212 فداناً في سنة 1905 م ، و الظاهر أن التدابير التي أخذت لمقاومتها نجحت نجاحاً عظيماً . ثم عقد اللورد مقارنة بين الحالة المالية (الدين المصري) منذ الاحتلال حتى سنه 1906 يشرح فيه فضل الاحتلال على مصر في تسديد الدين العام لمصر، و ترى الباحثة أن هذا دليل على عدم تأثر مصر بالأزمة المالية بأن الدين المصرى كان 96457000 جنية سنة 1883 م (بداية الاحتلال ، و سدد دين الدائرة السنية و كان 9009000 جنية من سنه 1883 م ، و نقص دين الدومين الى 1316000 جنية بعد أن كان 8255000 جنية سنة 1883 م ، و نقص 1659000 من الدين المضمون فصار 7765000 جنية و نتيجة ذلك كله أن الدين المصرى نقص 276000 جنية عما كان عليه في سنه 1883 م، و مال الفائدة و الاستهلاك نقص 569000 جنية بسبب بيع أراضى الدائرة ، و الدومين ، و تحويل فائدة الدين الممتاز من خمسة إلى ثلاثة و نصف في المائة و فائدة دين الدومين من خمسة إلى أربعة و ربع فقط . على أن هذا الحساب يتضمن السندات التي عند الحكومة و في صندوق الدين و فائدتها ، فإذا طرحنا هذه السندات يكون الدين المصري قد نقص 9041000 جنية و يكون مال الفائدة و الاستهلاك الذي تدفعه الحكومة و بالتالي الممولون المصريون قد نقص من 4268000 جنية إلى 3368000 جنية أي 900000 جنية كل سنة . فعلى الحسابين تكون النتيجة جيد و هذه الأرقام دليل ساطع على أن المصريين استفادوا الفوائد العظيمة من الاحتلال البريطاني وترى الباحثة بهذا دليل آخرعلى عدم تأثر مصر بأزمة المالية عام 1907 [33]

و طرح كل هذا مستشهداً بميزانية 1907 . ثم انتقل كرومر إلى عرض ميزانية 1907

الإيرادات	14740000 ج . م
المصروفات	14240000 ج . م
الزيادة	50000 ج . م

ملخص الحالة المالية في مصر

[33] - نفس المصدر، ص 85 – 92 . .

اولا : يظهـــر حســـابات ســـنة 1906 أن الإيـــرادات زادت 2175000 ج . م عـــن المصـروفات و قـد بلغـت إيـرادات تلـك السـنة 15377000 ج . م و هـي أعظـم مـن إيرادات كل سنة من السنين السابقة

ثانيـاً : تقـدر إيـرادات سـنة 1907م بمبلـغ 14740000 ج. م . و المصـروفات يبلـغ 14240000 ج . م فتكون زيادة الإيرادات على المصروفات 500000 ج . م

ثالثـاً : كـان رصـيد المـال الاحتيـاطى 11055000 ج . م منهـا 2353000 ج. م مخصصة لمصروفات أساسية مختلفة

رابعاً سددت ديون بقيمة 303000 جنية في خلال سنه 1906 م. و يبلغ مجموع الدين المصـري الأسـمى الآن 96181000 منهـا 8765000 جنيـة عنـد الحكومـة أو منـدوبي صندوق الدين و الباقي و قدرة 87416000 جنية بيد الجمهور

خامساً : يبلغ ما استدانته حكومة السودان من الحكومة المصرية ليصرف على الأعمال العمومية 3500000 ج. م و ستدفع فائدة 3 % على 1500000 ج . م من هذا الدين من غرة يناير سنه 19008 [34]

وكان أول إصدار نقدي باسم حاكم مصري في عصر محمد سعيد باشا حيث صدر الإصدار النقدي في عام 1862 م بقيمة 20 بارة بالرغم من تبعية مصر للدولة العثمانية [35]

بالرغم من احتلال الانجليز مصر عام 1882 م. و انتهاء السيادة العثمانية على مصر بصورة فعلية فإن النقود العثمانية التي حملت اسم مصر ظلت متداولة خلال عصر الخديو محمد توفيق ، علماً بأن تلك النقود قد سكت في دور الضرب الأوروبية ببرلين ، و في عام 1885 م صدر ديكريتو قسمّ الجنية إلى مائة قرش و أن يكون الجنية و نصف الجنية من الذهب و العشرون قرش و العشرة و الخمسة من الفضة ، و أن يتخذ الجنية المصري وحدة للنقود بوزن 8,5 جرام من الذهب [36].

غير أن أهم حدث نقدي في عصر الخديو عباس حلمي الثاني ، هو ما منح عام 1898 م منح الخديو عباس حلمي الثاني حق امتياز إلى رفائيل سوارس بإنشاء البنك الأهلي المصري معطياً إياه الحق في إصدار أوراق مالية ، يتم قبولها لدفع الأموال

---

[34] - نفس المصدر ، ص 99 .

[35] - تداولت فى عهد نحمد على على النقود العثمانية التى حملت اسم مصر كمكان للضرب لمزيد من التوضيح أنظر الموقع الألكترونى

. com/contentdata .aspx/id =69558 http://www.shorouknews

[36] - المصدر نفسة .

الأميرية ، مع أحقية صرف هذه الأوراق بالذهب عند الطلب . و قد أصدر البنك الأهلي أوراقاً نقدية بقيمة الخمسين قرش و الجنية في الفترة من يناير عام 1899 ، ثم ما لبث أن أصدرت ورقة نقدية فئة الخمسين جنيها في 21 مارس 1904 وصل حجم التداول من أوراق البنكنوت نحو 125 ألف جنيهاً بحلول عام 1900 م ، وارتفع إلى نحو 2,600,000 جنية بحلول عام 1907 م و قد تم الاعتماد على مصمم أجنبي في تصميم أوراق البنكنوت التي كانت تطبع خارج مصر [37] .

و كان الحساب الختامي للميزانية يقترن عادة بزيادة فى الأيرادات [38] . ، و تساهم هذه الزيادة المتراكمة في زيادة رصيد الأحتياطى ، بالأضافة الى الفوائد الخاصة بالسندات المشتراه [39] . مما ادى الى تضخم الاحتياطى 33000 جنية سنة 1905 م ، و قدرها جورست بمبلغ 219000 جنية مصرى سنة 1909 م [40] . بينما قدرها كتشنر بمبلغ 200000 جنية مصرى سنة 1912 م [41]

كانت الأزمة المالية من أهم المشاكل التي واجهت كرومر ، و استغرقت جهده و نالت عناية الحكومة البريطانية ، لتعقد مركز مصر الدولي ، و موقف الدول المختلفة إزاء هذه المسألة التي جعل حلها من المشاكل الدولية الصعبة . ووصلت الأمور إلى حد أن حفر ترعة أو شق قناة أو تنفيذ أي مشروع يستلزم معرفة ما إذا كانت سياسة إنجلترا في المحـــيط الهادي أو الهندي تجد قبولاً في برلين أو باريس [42]

وجد كرومر أن سلطته محدودة في فرض الضرائب على الأجانب المقيمين في مصر ،لأن هذا يستلزم موافقة دولهم جميعاً و أن صندوق الدين معرقل للسياسة المالية و كان بمثابة دولة داخل دولة .و نجح كرومر في إبعاد خطر قيام" لجنة دولية" أتيحت في علاج و تسوية الأزمة المالية إذا ما فشل في ذلك . و بذلك استطاع أن ينتصر على اخطر أزمة واجهته خلال الفترة الأولى من تولية منصبه و ذلك في أواسط عام 1887 م[43].

---

[37] - نفس المصدر

[38] - تقرير كرومر عن سنة 1905 ، ص 71 ، ترجم فى ادارة المقطم و طبع فى مطبعته ، القاهرة سنة 1906 م .

[39] - تقرير جورست عن سنة 1907 ، ص 25 ، ترجم فى ادارة المقطم و طبع فى مطبعته ، القاهرة سنة 1908 م .

[40] - تقرير جورست عن سنة 1909 م ، ص 19 ، ترجم فى ادارة المقطم و طبع فى مطبعته ، القاهرة سنة 1909 م .

[41] - تقرير كتشنر عن سنة 1912 م ، ص 3 ، ترجم فى ادارة المقطم و طبع فى مطبعته ، القاهرة سنة 1912 م .

[42]- Cromer , the earl of Egypt , modern.2 vols.london.1908,p172,

[43]-Ibid,p173

أما عن روبير رولوو و دوره في الاقتصاد فهو الابن الأكبر لجيا كومو(يعقوب) رولو حيث كان له دور في الاقتصاد المصري في تلك الآونة إذا تولى رئاسة مجالس إدارات الشركات التي ساعد والده في تأسيسها . و كانت عائلة رولو يهودية إذ أتت إلى مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر واحتفظت بالجنسية البريطانية ، وامتلك روبيررولو مؤسسة تجارية اختصت في استيراد النيلة " الصبغة " في سنه 1870م وأسس والده جيا كومو " يعقوب " 1847 – 1817م ، مع بعض الشركات مؤسسة مالية وتجارية باسم روبير وأولاده وشركائهم وبعد وفاته ترك جيا كامو رولو ثروة من العقارات بحوالي 70 ألف جنيها وتعاونت عائلة رولو من خلال هذه المؤسسة مع عائلات قطاوى وسوارس في عدة مشروعات اقتصادية [44].

ترى الباحثة تأكيدا على عدم وجود أزمة مالية في مصر ولم تتأثر بها كما أثرت على العالم بدليل وجود تلك الثروة و العقارات في مصر، بغض النظر عن صاحبها بأنه يهودي بجنسية بريطانية لان تلك المشروعات تقام على أرض مصرية ، من أهمها تلك التي أقيمت مع المستشار المالي البريطاني السير أرنست كاسل كمشروعات الدائرة السينية وإنشاء سكك حديد حلوان وتأسيس البنك العقاري المصري و البنك الاهلى المصري ، وبعد حدوث الأزمة المالية سنه 1907 صفى" جيا كومو" المؤسسة وكون مع أولاده الثلاثة رولو وشركاه شركة جديدة و التي جمعت بين الأنشطة المصرفية و المالية وتجارة الجملة في القطن و السكر و الأرز و الفحم و البن، كما أنها امتلكت حصصا كبيرة في بعض الشركات العقارية الكبيرة مثل شركة وادي كوم امبو وشركة الاراضى الشيخ فضل و شركة مصانع السكر [45]

أما عن الأزمة المالية بالنسبة للبورصة احتلت بورصتا القاهرة و الإسكندرية المركز الخامس بين أكبر خمس بورصات على المستوى العالم ، حيث كان الاقتصاد المصري في ذلك الوقت يتمتع بالانتعاش فقد وصل عدد الشركات المتداولة في بورصة القاهرة وحدها 228 برأس مال قدره 91 مليون جنيهاً و لكن مرحلة النشاط هذه بدأت في الخفوت مع ظهور سياسة الحرص و التدبير و المضاربات التي تنطوي على مخاطر عالية ، و انتهى الأمر كما بدأ كطفرة عقارية في مصر ، عرفت في السجلات التاريخية بالمضاربات سنه 1907 ، و يؤكد بعض المؤرخين أن الذعر المالي الذي صاحب عام 1907 بدأ في

[44]http//ar2.wikipedia org/wiki% Bi%DG%88%D8%A8%DCO%PI

[45] المصدر نفسة

الإسكندرية بمصر مع إخفاق بنك " كاسادى سكونتو في يوليه من العام نفسه[46] كما انهارت المصارف الكبيرة بمصر و انخفضت أسعار الأسهم بسرعة ، و قد تم تعيين السيد أفرد نعمان السمسار كمصفى رئيس للشركة المصرية للأعمال المصرفية و البورصة [47]

ترى الباحثة أن الحالة المصرفية بمصر كانت مستمرة و منتعشة ، و لم تتأثر و لكن الذعر الذي انتاب أصحاب الأعمال المصرفية بنزول الأسهم فخافوا أن تمتد تلك الأزمة لمصر ، و في الواقع لم تمتد و لم تتأثر كما تأثرت بها العالم الأوروبي .

2)احوال مصر المالية اثناء الازمة المالية 1907

أمتد الزعر أيضا للبنوك الأجنبية في مصر و نجد إذا استمر الاستقرار و عدم الذعر الذي انتاب كثيراً من رجال الأعمال الماليين لم تسقط ، ولا تصفى كثير من الشركات الأجنبية في مصر

ففي عام 1907 و نتيجة لرفض البنوك الأجنبية العاملة في مصر منح قروض للفلاحين المصريين ، تعالت أصوات المفكرين و السياسيين المصريين تنادى بأهمية إنشاء بنوك وطنية لتحل محل البنوك الأجنبية ، في تقديم قروض للفلاحين فقد عقدت سلسلة من اللقاءات العلمية لبحث هذا الموضوع من الناحية الشرعية و كان من أهمها الملتقى العلمي الذي عقد في عام 1913 حيث التقت آراء معظم المحاضرين على رفض المشروع من الوجهة الدينية غير أن فريق آخر أيد الفكرة معتمداً على نص قرآني في دعوى إلى الربا المحظور في الإسلام بالنص و الإجماع ، إنما هو الربا الذي يصل إلى مثل رأس المال أو يزيد عليه ، و بعد مرور سنوات قليلة بدأت البنوك الوطنية تظهر في مصر، فكان أول بنك مصري يتم إنشاؤه على غرار البنوك الأجنبية هو بنك مصر و الذي أسسه محمد طلعت حرب عام 1920 [48].

في ظل تلك الأزمة و الذعر المالي لدى الأجانب كتب اللورد كرومر في تقريره بوجود نية لتعديل الضرائب و يستمر هذا التعديل حتى عام 1908 – 1912 ، و قد ابتدأ تعديل الضرائب في مديرية المنيا و ايضا في مديرية بني سويف في خلال سنة 1907 ،

---

46 ـ توالت ذلك الضربات التى صاحبت البورصات العالمية لتشمل اليابان ثم تأتى بعدها المانيا و شيلى و مع حلول شهر أكتوبر أمتدا الأنهيار الأقتصادى ليشمل أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية .

47 ـ منتديات المجموعة المصرية للخدمة المالية http://foruml.esgmarkets.com

48 ـ المصدر نفسه.

و عند ذلك ينتهي تعديل الضرائب في القطر المصري كله و كان الابتداء به عام 1899 .[49]

وقد ناقش البرلمان البريطاني هذا التقرير بجلسة 30 ابريل 1907 تحت عنوان " تحديد مواعيد استلام الضريبة المصرية حيث سأل Mr.J.M.Robertson أرغب في سؤال سكرتارية الولاية للشئون الخارجية إذا ما كان المجلس التشريعي المصري قد تم عمل جداول منظمة لجمع الضرائب في مواعيدها المحددة ، وإذا ما كان على وعى بأن دافعي الضرائب ليس فقط يدفعون الضريبة في الموعد المخصص لها ، ولكن أيضا يلتزموا بمواعيد دفعها ؟ و هل من الضروري الانسحاب من الالتزامات الأخرى و التي تكون معفاة من الضريبة ، و يرى أن الضريبة في ميعادها تكون نافذة – مقررة – على الأطعمة و المواد المفيدة الأساسية في مصر، والتي تستطيع بسهولة إنتاجها ، و إذا ما كان يطلق ذلك على الوكالة البريطانية لتنصح بها الحكومة المصرية بعمل اللازم .

رد Sir.Edward Grey أنه بالفعل تم تحديد ذلك ، والقضية الخاصة بموعد الضريبة قد تم دراستها كلياً بواسطة الحكومة المصرية في العام الحالي و السياسة النهائية هي في تقليل حدود الضريبة عامة ، وإذا ما كان ذلك ممكناً و لكن في وجهه نظر الصعوبات و العقبات التي تواجهنا في طريقي دفع الضريبة فنتركها للحكومة المصرية لعمل اللازم و التعامل مع المصريين

ثم توجه النائب Mr.Shley بطرح سؤال آخر يريد الاستفسار هل من الممكن أن أسأل إذا ما كان من الحقيقة أن استلام الضريبة قد تم مراجعتها من خلال رأس المال المستثمر في موعد الدفع المخصص له كما تحدده الحكومة بذلك كالأخذ في الاعتبار نسبة من 19 إلى 13 نسبة مئوية ؟

فأجابه Sir.Edward Grey يجب أن يطلب توجد المزيد من الاستفسارات و الاستجوابات عن هذه النقطة من السادة النواب الموجودين بالجلسة . [50]

ترى الباحثة التشدد في تحديد مواعيد الدفع للضرائب المحددة و الالتزام بها و خاصة تلك الضرائب على السلع الإنتاجية الضرورية فقط و تكون الأساسية في مصر، فمن الممكن أن نقول هذا تعسف من انجلترا بأنها تفرض تلك الضرائب على سلع بسيطة و ضرورية على الشعب المصري الفقير بذلك يتكبل الكثير من الضرائب لمواجه أزمة مالية و

---

[49] - تقرير عن المالية و الأدارة و الحالة العمومية فى مصر و السودان ، ترجم فى ادارة المقطم و طبع فى مطبعته 1907 ، ص 101 .

[50]- parliamentary debates house of commons fourth series., vol,clxxiii,p695 .

اقتصادية يمر بها العالم و لا دخل لمصر بها بل مجرد ذعر و تحسبات مالية في علم الغيب أحاطت بها العالم و معهم انجلترا . و هذا مما يؤكد نجاح اللورد كرومر في حل الأزمة المالية المعقدة فجنبته بذلك مشاكل التدخل الأوروبي في أمور البلاد و أطلقت يده في حكم مصر .

لم يكتف كرومر بجمع تلك الضرائب من الشعب المصري على سلعه الضرورية له ، بل اتجه إلى إيرادات السكة الحديد المصرية فاتجهت الحكومة البريطانية إلى المزيد من إصلاحات سكة حديد مصر للمزيد من دفع الضرائب على المسافرين ، و أيضا لمنافسة الدول الأوروبية في بناء أي خطوط سكك حديدية منافسة لمصر .

دارت مناقشة بمجلس العموم البريطاني بجلسة 28 مايو 1907 كان موضوعها السكك الحديدية المصرية حيث سأل Mr.J.M.Robertson أرغب في سؤال سكرتارية الولاية للشئون الخارجية هل يوجد مكاسب لسكة حديد مصر لعام 1905، و إذا كانت تلك المكاسب غير كافية أو واضحة منذ 30 إلى 55 سنة ماضية ، و حيث كانوا يأخذون ضرائب من المسافرين على البضائع ، أعلى من أي دولة أوروبية أين ذهبت تلك المبالغ هل لتحسين السكة الحديد ؟

فكان رد سكرتارية الولاية للشئون الخارجية Sir.Edward Grey " أنا لا أستطيع أن أتولى التدخل مع الإدارة للسكك الحديدية في مصر في تلك المناقشات . [51]

ومن جانبنا نرى أن أعضاء البرلمان وجهوا أنظار الحكومة البريطانية إلى وجود مصادر مالية من قبل سكك الحديد المصرية ، ولكن أين ذهبت تلك الأموال طبعاً هذا الاستجواب دليل آخر على تخصيص تلك الضرائب المفروضة على السكك الحديدية المصرية على مواجه الأزمة المالية في العالم الاوروبى والخاصة بانجلترا ثم طرح نفس النائب سؤلا آخر عن الإعلانات لسكك الحديد المصرية المطروحة في الجرائد و ما هي الميزانية السنوية لتلك الاعلانات ؟ و أن معظم تلك الإعلانات تعلن عن جداول زمنية لمواعيد القطارات بالرغم من إنها مطبوعة و منشورة بداخل إدارة سكك الحديد المصرية . و لذلك تلك الإعلانات تجاوزت المتطلبات العامة بدرجة كبيرة ؟ و الغرض من عرض تلك الجداول الزمنية على صفحات الجرائد بهدف التأثير على ممتلكات السكة الحديد ، و أنصح الحكومة الانجليزية و المصرية بعدم استكمال تلك الإعلانات أو إتباع تلك السياسة ؟

[51]- parliamentary debates house of commons fourth series, vol,clxxiii,p365

فرد Sir.Edward Grey " أنه ليس على دراية من حقيقة تلك المعلومات و على أية حال لا استطيع التدخل في عمل جداول زمنية الآ بمعرفة مصر و موافقتها على ذلك التدخل [52].

ترى الباحثة أن أعضاء البرلمان يتهمون الحكومة بوجود فائض للميزانية في السكة الحديد بمصر بدليل تعليق جداول زمنية لمواعيد القطارات في الجرائد اليومية ، وهذا نظير قدر من المال تدفعه شركة السكة الحديد و هي في غنى عن تلك المصاريف التي لا داعى لها . و أن النائب لا يريد نشر تلك الإعلانات في الجرائد العامة حتى لا تأخذ الدول المنافسة أيه ثغرة على مسارات القطارات و بالتالي حتى لا يؤثر على سياسة انجلترا في داخل مصر و خارجها .

نجد في تقرير كرومر السنوي وضع جدول من 1902 حتى عام 1906 يوضح فيه الإرباح الصافية أشاد بالاتفاق الانجليزي الفرنسي عام 1904 وكان توقيعه لازما لإنقاذ مصر من الوقوع في ورطة إدارية شديدة ، وهذا القول يصدق على مصلحة السكة الحديد أكثر مما يصدق على كل مصلحة فالناس إنما يلتفون في مثل هذه الأمور إلى النتائج ولا يدرى إلا القليلون أنة لو لم يتيسر لمصلحة السكة الحديد المصرية أن تزيد نسبة مصروفات العمال إلى الإيرادات ، و أن تزيد مصروفها الاساسى على توسيع نطاقها وتحسين ما عندها لعجزت عن أن تفي بحاجات البلاد المتزايدة ولكن ذلك قد تيسر لها التقدم .

أولا : كانت نسبة مصروفات الأعمال إلى الإيرادات 55.6% سنه 1905 و54.7% سنه 1906، ولا تكون اقل من 60 % في السنة الجارية "1907 " يرجع السبب في هذه الزيادة هو ارتفاع سعر الفحم الجحرى، و أجرة العمال الاعتماد على الرأي الصائب الذي أشار الية السير تشارلز اسكوتر وهو أن يكون تجديد القطارات بمال من الإيرادات وليس من المال الاحتياطي.

ثانيا : صرف ثلاثة ملايين جنيا مصريا التي أشار إليها المستر تشارلز اسكوتر بصرفها نحو 1635000 ج. م إلى أخر سنة 1906 وأعطى مبلغ 600000 ج. م ليصرف في هذه السنة.

ويظهر ألان أنة متى صرفت الثلاثة ملايين كلها فلا بد من صرف مليون أخر أيضا .

يظهر من الجدول التالي أن الإرباح الصافية تزيد عن فائدة المال المصروف 5%[53]

[52]- parliamentary debates house of commons fourth series, vol,clxxiv,p1470 .

السنة	قيمة رأس المال[54]	الإرباح الصافية	نسبتها في المائة من رأس المال
1902	20383000	1059000	5.19
1903	20848000	1073000	5.14
1904	21280000	1233000	5.79
1905	22000000	1327000	6.03
1906	23200000	1475000	6.35

أما بالنسبة لتقرير كرومر للسكك الحديدية في السودان فيقول إنها في ازدياد فقد صارت تؤدى أرباحا كما يتضح من مراجعة الجدول الاتى :-

السنة	الإيرادات ج ٠م	المصاريف ج ٠ م	نسبة المصاريف إلى الإيرادات ج ٠ م
1903	124416	137175	110.2
1904	143545	126079	87.7
1905	171137	118754	66.40
1906	235665	161490	68.5

يتضح من الجدول السابق أن الإيرادات في زيادة مستمرة وتوجد أرباح في السكك الحديد

ترى الباحثة الفصل بين سكك حديد مصر و السودان كان مستمرا حتى لا تؤثر على المصالح البريطانية[55].

يوجد استفسار من احد النواب عن أسباب وجود جرافات في مصر ففي جلسة 2 يونيو 1907 ناقش المجلس موضوع " منح جرافات للحكومة المصرية" لأعمال السكك الحديدية حيث سأل Mr.Bellairs ارغب في أن اسأل سكرتارية الولاية للشئون الخارجية عن الجرافتين اللتين تم استعارتهما للحكومة المصرية منذ عامان مضوا في شهري مايو و يوليو عام 1905 وذلك بالنظر إلى الاحتفاظ بأن الحكومة إذا ما كانت قد تم الحصول على ترخيص من وزارة المالية للإنفاق على الجرافتين وهل هناك اى اتفاق قد تم بالفعل من

---

[53] تقرير عن المالية و الأدارة و الحالة العمومية فى مصر و السودان ، ترجم فى ادارة المقطم و طبع فى مطبعته 1907 ، ص110- 111.

[54] ان قيمة رأس المال عينت بالتقدير لانة لم يتيسر حصر المال الذى صرف على السكة الحديد المصرية بالضبط و الراجح ان القيمة المذكورة انفا ليست دون الواقع

[55] المرجع السابق

قبل الحكومة المصرية لمعرفة القيمة الإجمالية للخدمات التي تم عملها بواسطة الجرافاتان رد Mr.EdmundRobertson بـأن هنـاك واحـدة مـن لجرافـات المبحـرة فـي 22 مـن الشهر الحالي في طريقها لموطنها . وكما هو من المفترض لبيع الأخر للحكومة المصرية والإجابة بالنسبة للسؤال الثاني هو تأكيدي وللسؤال الثالث فهو بالنفي[56]

يتضح مما سبق بوجود جرافتين من بريطانية لأعمال النبش في الوحل أو القاع قد استعارتهما مصر من بريطانيا ، ويريد أعضاء البرلمان معرفة هل هذا بمقابل تصريح من وزارة المالية للأنفاق عليها و أخذت مصر واحده و الأخرى أرسلتها إلى بريطانيا ، والسؤال هنا هل مصر في حاجة إليها ، و ما الذي تريد عملة ، طبعاً كل هذه النفقات لصالح انجلترا و الدفع من الخزانة المصرية و هل يعود النفع على مصر أم على بريطانيا .

كانت انجلترا تعمل جاهده لمعرفة ما لديها من رؤوس الأموال داخل و خارج مصر، و هذا ما تتناوله جلسة 2يوليو 1907 حيث ناقش موضوع " الشركات العامة المصرية " حيث سأل Mr.J.M.Robertson أرغب أن اسأل سكرتارية الولاية للشئون الخارجية إذا ما مستطيع تحديد تقريباً كمية رأس المال الأجنبي و المحلى الآن و المستثمر في الشركات العامة بمصر و عدد الشركات التجارية الأجنبية في مصر بصرف النظر إنهم مسجلون وماهي نسبة عدد الشركات المسجلة ؟

فأجاب Sir.Edward Grey سوف أطلب إذا ما كان هناك أيه، إحصاءات أو مواد متاحة من حيث السؤال عن المعاملات التي من الممكن أن تحصل عليها [57] .

يتضح مما سبق اهتمام أعضاء البرلمان البريطاني في معرفة تحديد كمية رأس المال الأجنبي وأيضا المحلى في الوقت الحاضر، و أيضا عدد المستثمرين في الشركات التجارية الأجنبية في مصر ، لحصر كمية رأس المال و الدول الأجنبية و المنافسة لإنجلترا داخل مصر و عدد مستثمريهم المنافسين أيضا لانجلترا و المصالح البريطانية في مصر .

ثم ناقش أعضاء البرلمان عن أسباب الأزمة المالية بجلسة 20 أغسطس 1907 تحت موضوع "الإدارة المصرية " حيث سأل Mr.Swift Macneill يسأل سكرتارية الدولة للشئون الخارجية إذا ما كان Mr. Dallen و Mr.Hains و Mr.Aunthony و Mr.King Lawis و معظم المفتشين الآخرين للوزارات المالية المصرية ،والداخلية كانوا

[56]-parliamentary debates house of commons fourth series vol ,clxxvii,p521.
[57]- ibid , p. 863 .

هؤلاء معلمين و قد تم إحضارهم من انجلترا، و تم نقلهم لمواقعهم الحالية بالرغم من عدم امتلاكهم لشهادات فنية عالية تؤهلهم لهذا المنصب ؟.

كان رد Sir.Edward Grey ليست لدى معلومات حول هذا الموضوع و لكنى لست على إدراك و– فهم ووعى – بمدى كفاءة هؤلاء السادة يجب أن يتم استدعاؤهم للإجابة عن هذا السؤال [58].

ترى الباحثة أن الأزمة المالية كانت تخيم بظلها على باقي مستعمرات البريطانية و أعضاء البرلمان يطالبون بتشكيل جديد لوزراء المالية و يشككون أنهم كانوا معلمين فقط و ليست لديهم أية خبرة في مجال المالية لذلك يجب مثولهم أمام البرلمان البريطاني للرد على استفساراتهم و ما هو مركز مصر كمستعمرة بريطانية .

و في نفس الجلسة ناقش النواب موضوع " الوزارة المصرية للأعمال العامة " حيث سأل المستر Mr.Swift Macneill يرغب في سؤال سكرتارية الدولة لشئون الخارجية إذا ما كان Mr.Messrs و Mr.Yorke و Mr.Derke و Mr.Prampolini واخرون قد تمت ترقيتهم إلى مراكز عالية في الوزارة المصرية للأعمال العامة بالرغم من عدم امتلاك شهادات دراسة فنية عالية أو دبلومات، إذا ما كان هناك العديد من الضباط البريطانيين الآخرين في نفس الوزارة لم يمتلكوا هذه المؤهلات وقد تم ترقيتهم عن الآخرين المصريين الذين يمتلكون مؤهلات وشهادات أعلى تؤهلهم لهذا المنصب .

رد Sir.Edward Grey بأنة ليس لديه معلومات للنقاط المثارة من هذا النائب – وقد نوه Sir.Edward Grey بان هذا النوع من الأسئلة لا يثير جدلاً في الحكومة المصرية لان الثقة موجودة في هؤلاء الضباط الانجليز [59].

وترى الباحثة أن هذه الثقة المتبادلة بين المصريين للضباط البريطانيين كانت مفروضة عليهم بسبب جهلهم، وعدم الدراية الكافية للوظائف المالية لان الاستثمار يمحو ويطمس اية تجربة فعالة للمصريين ويحطم اى عقل أو فكر مصري لمعرفة اى شئ لكي يظل المصريون في احتياج لمعاونة البريطانيين في إدارة شئون حياتهم .

كانت الاستفسارات متزايدة بشأن الإحصاءات الضريبية ، وهذا كل ما يشغل نواب البرلمان للوقوف على سبب الأزمة المالية الخوف و الذعر الذي ينتابهم وهذا ما تناولته جلسة 12 مايو 1908 حيث سأل Money Mr.Chiozza ارغب فى سؤال

[58] -parliamentary debates house of commons fourth series vol ,clxxi , p 449-450 .
[59]- Ibid , P450.

Mr.Chancellor المحاسب العام اذا ما كان يستطيع تحديد الميزانية المالية لعام 1907 و عام 1908 وعدد دافعى الضرائب ورد Mr.Lloyd Georg لم يكن لديه معلومات بهذا الشأن[60].

ناقش المجلس فى نفس الجلسة موضوع " الترقيات طويلة الامد " حيث سأل Mr.Chiozza Money سؤالا موجها إلى Mr.Chancellor المحاسب العام من وجهة نظر المتقاعدين على كبار السن على المعاش ، ما هو الجدول التخطيطي الذي يتم افتراضه وتقديره بتكلفة 6 مليون جنيه في السنة ، والذي يتم تزويده في ميزانية السنة واذا كان يستطيع تحديدا تعريف ما اذا كان فى نية الحكومة تزويد الميزانية الى مبلغ 4800000 جنيه بواسطة الضريبة الجديدة او باقلال النسبة السنوية بما يعادل 2800000 جنيه و الذى تم عملها خلال السنة المالية 1905 – 1906 لخدمة الديون الدولية رد Mr.Lloyd Georg وقال يجب أن أنبه صديقي النائب إلى قراءة خطاب وزير المالية في مناقشة ميزانية السنوات القادمة[61] .

نستنتج من هذا انه سوف تناقش ميزانية انجلترا فى مجلس العموم البريطانى .

ثم عقدت مقارنة للدين الدولى بين عامى 1898 – 1899 / 1908– 1909 وكان ذلك فى جلسة 20 مايو 1908 عندما ناقش المجلس موضوع " الدين الدولى " حيث سأل Mr.Chiozza اراغب فى سؤال المحاسب العام Mr . Chancellor اذا كان على وعد او فهم بأن نهاية السنة المالية 1908 / 1909 الميزانية الكلية للدين المملكة المتحدة هى بمقدار 68000000 £ او 696000000£ فى نهاية السنة المالية 1898 /1899 واذا ما كان من وجهة النظر الحقيقية هل يستطيع تحديدا أمينا بأن الواقع المناسب للدين الدولى للخدمات فقط 28 مليون £ في العام و الذي سوف لا يتم اقلالة فى المستقبل الحالى Mr .Loyd Gorg قد اضع فى الحسبان مع هذه الحقائق فى خطاب الميزانية الذى كان موضحا يوم الخميس مع السيد النائب وبالنظر إلى الجزء الثاني في هذا السؤال لا استطيع اضافة شئ[62].

بالنسبة لتقرير كرومر عام 1907 ان القوانين التي يعطى بموجبها المعاشات لموظفي الحكومة المتقاعدين،أو لورثتهم بعد وفاتهم ، لا تخلوا من التعقيد وقد عدلت مرارا لاسباب مالية وغير مالية . ولكن الحقوق التى اكتسبها المستخدمون بمقتضى القوانين السابقة لم

[60]- parliamentary debates house of commons fourth series vol ,clxxxviii ,p 925.
[61]Ibid , P 925-926.
[62]Ibid , P -926

تمس عند تعديلها ولذلك نجد بين موظفى الحكومة الان من تختلف حقوقهم فى المعاش اختلافا كبيرا . فموظف يستحق المعاش بحسب لائحة سعيد باشا الصادرة سنه 1854 واخر وحسب لائحة اسماعيل باشا الصادرة سنه 1871 واخر بحسب لائحة توفيق وهى احدثها عهدا فقد صدرت سنه 1887 .

ولا حاجة إلى الإضافة في مزايا هذه اللوائح و إنما اذكر أن لائحة سعيد باشا كانت اكثرها سخاء اما لائحة اسماعيل باشا فاقل من لائحة إسماعيل باشا سخاء بوجه الإجمال ولكن تمتاز عليها من بعض الوجوة حتى ان كثيرين من الموظفين اختاروا البقاء عليها مع أنهم خيروا في استرداد حقوقهم من لائحة توفيق باشا عندما اصدرت عام 1887.

أما الموظفون الذين عينوا عام 1887 فيعطون المعاش بمقتضى لائحة توفيق باشا وستصبح هذه اللائحة الوحيدة التى يعمل بها بعد انتهاء المعاشات المستحقة بحسب القوانين القديمة الا اذا الغيت .

قد اثبت الاختيار ان لائحة توفيق باشا تحتاج إلى التعديل كسابقتها لأنه نجم عنها في العشرين سنة التى مضت عليها مشكلات وشواذ كثيرة لا يمكن التخلص منها على الارجح الا بتعديل اللائحة نعديلا تاما على اساس علمى مطابق للعدل اما ان كان تحسين المعاشات فى غضون ذلك التعديل فمسألة اخرى محفوفة بمصاعب كثيرة لارتباطها من جهة تحسين حالة موظفي الحكومة على وجهة العموم، و من جهة أخرى بما إذا كانت موارد الحكومة المالية تسمح لها بأن تزيد شيئا من هذا القبيل .

ومما يزيد هذا الامر الاخير وضوحا ان قائمة المعاشات الملكية و العسكرية لسنه 1807 تستغرق 480000ج. م من المصروفات المقدرة من الميزانية بمبلغ 14240000ج.م بطرح منها 80000ج.م مستقطع من رواتب الموظفين على المعاش فيبقى 400000ج.م تدفعها الحكومة وهذا المبلغ يشمل المعاشات المستحقة بحسب لوائح تزيد سخاءا عن اللائحة الحالية كما تقدم فهو سينقص بانتهاء تلك المعلاشات وسينقص ايضا بأنقطاع معاشات النموظفين فى الدائرة السينية والمصالح الاخرى التى الغيت .

ولا يخفى ان عددا كبيرا من المعاشات استبدل فى السنوات الاخيرة فبلغت قيمة الاستبدال منذ سنة 1900 مبلغ 527000 ج.م ثم ان عدد موظفى الحكومة ذاد كثيرا فى المدة الاخيرة وهذا يزيد ما يصرف على المعاشات .

واول مسألة واجبة المعرفة قبل الاقدام على تغيير جديد هي ما إذا كانت هذه العوامل المتناقضة تزيد المبلغ الذى يصرف على المعاشات أو تنقصه .

وعليه قررت الحكومة البحث فى هذه المسألة بحثا حسابيا، لتقف على حقيقتها فتمكنت لحسن الحظ من الاستعانة باثنين من كبار الحساب قى لندن وهما Mr.white و Mr. Rian فجاءا مصر في الربيع الماضي ، وتوليا جمع المعلومات العديدة اللازمة لبحثهما ولكن تقريرهما لم يرد حتى الان– يناير 1907 – و المرجح أنة لا يقتصر على اظهار المبلغ النهائى الذي يلزم صرفة على المعاشات بحسب اللائحة الحالية، بل يظهر أيضا متوسط عدد الوافيات من مستخدمى الحكومة و ما شابة ذلك من المسائل .

وعسى ان تكون النتائج المالية التى يظهر مما ييسر للحكومة السخاء فى اللائحة الجديدة التي تضعها للمعاش ، ولكن كل وعد من هذا القبيل يكون قبل اوانة حتى يعلم المبلغ الذي تقتضيه المعاشات بموجب اللائحة الحالية[63].

و نتيجة لأي أزمة مالية تصيب أوروبا و خاصاً انجلترا تحاسب عليها مصر من مالها و ميزانيتها و تتاثر بها سلبياً .لذلك كانت فكرة انجلترا الدائمة هي تبعية مصر الاقتصادية لها . و لذلك وئدت فكرة " البنك الوطنى " غير انها عادت الى الظهور من جديد خلال الأزمة المالية التي تعرضت لها البلاد عام 1907 فتعالت الأصوات المنادية بتأسيس بنك وطنى لأنقاذ البلاد من سيطرة رأس المال الأجنبى [64]

ظلت الفكرة تتردد على صفحات الجرائد من حين إلى أخر حتى تبلورت في النهاية فى تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر المصرى المنعقد فى 29 ابريل سنة 1911 ، الذى ذهب الى إصلاح الحالة الاقتصادية ، يقتضى التخلص من سيطرة البيوت المالية الأجنبية على السوق و تحكمها فى المصريين ، و أن ذلك لا يتحقق الإ بتأسيس " بنك مصرى " يقوم على روؤس أموال مصرية خالصة . و كان قرار إنشاء البنك فى مقدمة القرارات الأقتصادية التى صدرت عن المؤتمر ، و تقرر إفاد طلعت حرب الى أوروبا لدراسة نظم البنوك بها ، ووضع مشروع للبنك المصرى على أساس علمى يتفق مع الظروف القتصادية

[63] تقرير عن المالية و الأدارة و الحالة العمومية فى مصر و السودان ، ترجم فى ادارة المقطم و طبع فى مطبعته 1907 ، ص102- 103.

[64] - الجريدة : 1907/10/1 .

للبلاد [65] و لكن نشوب الحرب العالمية الأولى و إعلان الحماية على مصر عرقل إمكانية تحقيق المشروع الذى لم يقدر له ان يرى النور الإ فى عام 1920 .

في جلسة 23 يوليو 1908 ناقش المجلس موضوع " بنك الرهونات فى مصر " حيث سأل Mr.J.M.Robertson أرغب أن أسأل سكرتارية الولاية للشئون الخارجية ، أذا كانت الحكومة المصرية لها معرفة باقتراح حول Sir. Ernest Cassl لأنشاء بنك رهونات جديد فى مصر، و اذا كان سوف يقر مجلس العموم البريطاني بالموافقة عن إنشاء هذا البنك ؟

رد Sir.Edward Grey الإجابة بالنفي، وسوف أحقق إذا ما كانت اية شروط سوف يتم وصفها و اذا ما كان كذلك ما هى هذه الشروط . [66]

في جلسة 14 يوليو 1908 ناقش المجلس موضوع " زراعة القطم فى مصر " حيث سأل Mr.J.M.Robertson انه يرغب في سؤال سكرتارية الدولة للشئون الخارجية إذا ما كان من وجهة النظر في الانحدار المستمر مجال زراعة القطن و المعترف بها فى تقرير Sir.Eldon Gorst الحديث و الذى يعتبر زراعة القطن هو صناعة ثانية في مصر، و أن قسم الزراعة بالفعل موجود بالسودان و فى معظم الدول المتحضرة ، و ينصح الحكومة المصرية لإنشاء مثل هذا القسم فى مصر –أى قسم خاص لزراعة القطن و تكون مصر متخصصة فى تلك الزراعة فقط دون غيرها من الدول ؟

رد Sir.Edward Grey ليس هناك شك بأنها أهمية كبيرة للزراعة في مصر، و لكن السؤال إذا ما كان إنشاء قسم خاص في مصر هو اختيار واضح نتيجة قرار جماعي من الحكومة المصرية و التي وحدها تحكم إذا ما كانت مثل هذه الخطوة في الوقت الحالي ثم إيضاحها من وجهة النظر المالية ، و النائب المبجل قد لاحظ في تقرير GorstSir.Eldon أن خديو مصر قد حدد له لجنة من الخبراء لفحص الأسباب التي وراء المشاكل التي تصيب القطن [67]

---

[65] - المؤيد : : 1911/5/4 .

[66]- parliamentary debates house of commons fourth series Fourth Series vol ,cxciii ,p 332.

[67]- parliamentary debates house of commons fourth series Fourth Series vol ,cxcii ,p 603 - 604.

ترى الباحثة وجود سياسة التقطين و وجود نيه مبيته من انجلترا لفصل أو عزل مصر عن السودان اقتصادياً ، و خاصة في مجال الزراعة و تخصيص زراعة القطن فى مصر عنها فى السودان و أرباحها تكون مقتصرة على كل بلد لوحده .

ثم يشرح اللورد كرومر فى تقريره عن الحالة المالية فى مصر 1907 " و لكن اشتداد الحاجة الى النقود فجأة فى أوروبا و أمريكا فى فصل الخريف أدى لسؤ الحظ الى اطالة فترة الضيق المالى فى مصر بعد أن شرعت الصعوبات المحلية الكبرى تزول فدخلت البلاد فى طور ثان من العسر أوقع الأفراد فى أرتباك عظيم لم يضر بالمزارعين (الفلاحين)، و لا أثر فى مالية الحكومة فقد بيع محصول القطن بأنتظام و بأقتصاد كبير فى رأس المال و صدر معظمه بأسعار تفوق أسعار السنة الماضية 1906 و دفع الفلاحون ضرائبهم فى مواعيدها و قد زادت واردات الدخان، و هو من الدلائل التى يصح اتخاذها على يسر الناس و زادت إيرادات الحكومة بالرغم من هبوط رسوم التسجيل الناتج عن الكف عن المضاربة فى المبانى و زاد المال المودع فى بنوك التوفير بعد نقصه فى اشهر الصيف ثم أن التقارير الواردة من داخلية البلاد تدعو إلى الأرتياح و يؤخذ منها أن الأزمة لم تنل الفلاح بسوء يذكر فهو لا يزال يتمتع باليسر و الرخاء اللذين اعتادهما فى السنوات الأخيرة [68]

ودليل آخر فى مجلس العموم البريطاني بعدم تأثر مصر بالأزمة المالية عندما ناقش المجلس قضية زيادة مرتبات فى جلسة 16 ديسمبر 1908 ناقش المجلس خبر فى جريدة الجازيت فى لندن London Gazette عن مرتبات للضباط المميزين هل يتم زيادتهم ؟ المجلس وافق و قال لا مانع فى زيادة المرتبات .

أما عن وجود قروض فان انجلترا كانت قد أعطت الحكومة المصرية قرضين خلال عام 1906 لأغراض تصليحات في الميناء بالأسكندرية . و الصلاحات فى هذا الميناء لأنه يعتبر من أغنى و أكثر الموانى عملاً فى البحر المتوسط .

---

[68] - تقرير عن المالية و الأدارة و الحالة العمومية فى مصر و السودان ، ترجم فى ادارة المقطم و طبع فى مطبعته 1907 ، ص109- 110 .

أضـافت المضـبطة الجلسـة أن العديـد مـن المـوانى فـى الدولـة حيـث لـديهم هـذه التصليحات و بالنسبة للتقديرات للعام فهناك تكلفة 120 ألف جنية [69]

يوجد تكلفة ب 120 ألف جنية للمستشفى . و يوجد فرق ضخم بين صنع السفن منذ عام 1902 و بعض هذه السفن بالرغم من انهم حديثاً قد أعيد تصليحهم قبل سحبهم ، و قد وجد الأدميرال عام 1906 أنه من الضرورى أخذ أدوات تصليح و تصليحها مرة أخرى بتكلفة كبيرة . و أنفق 23 ألف فى أعادة تصليح السفن عام 1903 ، 1904 . [70]

كان من أهم نتائج أزمة 1907 على مصر ظهور " التعاون " في مصر 1908 إثر الأزمة المالية التى انتابت البلاد سنة 1907 ، و بدأت الدعوة اليه فى نادى المدارس العليا على يد عمر بك لطفى رئيس النادى ، فقد فكر فى ايجاد علاج دائم للأزمات المالية التى تستهدف لها البلاد فأتجه فكره الى اقتباس نظام التعاون عن أوروبا . و أسس فى عام 1909م أول شركة تعاونية و هى شركة التعاون المالى التجارى بالقاهرة [71] و أسس أول جمعية تعاونية زراعية[72] سنة 1910 بشبرا النملة مركز طنطا .

كذلك فقد فكرت الحكومة فى تعديل بعض مواد القانون التجارى ، تسهيلاً لتشكيل النقابات ، و لكن قبل تشكيل النقابات أتت الحكومة بمشروع جديد و هو مشروع صناديق التوفير التابعة للبوستة ، و تعميمها فى القرى و الكفور [73] و فى الوقت نفسه تعرقل إنشاء النقابات الزراعية التى تعلم الفلاح معنى التضامن وعلى النقيض ذلك فهم يريدون له، إلا أن يبقى دائماً معتمداً كلياً بل متواكلاً على الحكومة .

و ترى الباحثة أن سبب التوتر و الذعر هو وجود انقسامات بين المصالح الزراعية و العمال الصغيرة من جة و مصالح الشركات و البنوك من جة اخرى ، فالمصالح الريفية عارضت وجود بنك مركزى قوى ، بينما الممولون و قادة الشركات أيدوا ذلك ، أذاً الأزمة كانت نتيجة لذعر أصحاب الشركات المالية و ليس لها تأثيرعلى أصحاب الحرف الصغيرة

---

[69]- parliamentary debates house of commons fourth series Fourth Series vol ,cxcviii ,p 1937.

[70]- Ibid , p 1938 .

[71] - التى سارت الأن بنك التضامن المالى . لمذيد من التفاصيل انظر عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد رمز الأخلاص و التضحية ، تاريخ مصر القومى من سنة 1908 – 1909، ط4 ، دار المعارف 1984، ص 328 .

[72] - كانت تسمى نقابة زراعية ، المرجع السابق .

[73] - تعتقد انجلترا بأن الفلاح لديه مال يحذيه فى القدرة و يدفنه فى أراضى عشته فقكروا فى أخذ هذه الكنوز المرهومه منه و ايداعها فى صناديق الحكومة ، و هى تودعة كباقى أموالها فى خذينة البنك للأنجلترا المسمى بابنك الهلى ليستثمروها لمصلحتهم ن المرجع السابق ، ص 295 .

ذو المصالح الزراعية التى منها مصر أرض زراعية لذلك لم تتأثر بالأزمة المالية لأنها تخص البنوك و البورصة و ليس الأراضى الزراعية و الأعمال الصغيرة .

أيضا ترى الباحثة ان انجلترا احتلت مركز العالم الاقتصادي و المالي و النقدى ، و لكن فقدت مكانتها منذ بدء القرن العشرين منذ نهاية الحربين العالميتين، و لذلك كان الخطأ خضوع مصر أقتصادياً الى بريطانيا لأن الأزمات المالية و الكساد الاقتصادي الناتج عن ضعف البناء القتصادى فى بريطانيا يؤثر فى الأقتصاد المصرى أسوأ تأثيرا .

قد أتت تلك التبعية نتيجة لانفصال مصر السياسي عن تركيا ،أو المكانة الضخمة التي كانت تشغلها بريطانيا فى كل الأقتصاد العالمى طوال القرن التاسع عشر .

تعرضت بريطانيا لأزمة مالية و كانت بوادر هذه الأزمة موجودة منذ ابتداء القرن العشرين . و أهم اسباب تلك الأزمة المالية ظهور بعض التغييرات و أقصد بها تغيير البناء الأقتصادى العالمى بمعنى أن الذى كان يتميز به القرن التاسع عشر هو سيطرة بريطانيا اقتصادياً على العالم . فقد كانت بريطانيا وقتئذ المصنع الرئيسى للمواد الأولية . و أيضاً مستورد المنتجات المصنوعة فيها . و لكن هذا البناء الأقتصادى بدأيتغير منذ أواخر القرن التاسع عشر فى غير صالح بريطانيا . فقد ظهر فى سنة 1880 – أى قبل احتلال انجلترا لمصر – أول منافسين للصناعة البريطانية فنجد مثلاً أمريكا الشمالية ، تناهض الاحتكار الصناعي الذي كان تتمتع به انجلترا و كانت من نتائج هذه الحركة الواسعة نحو التصنيع ، ان حرمت بريطانيا من اسواق هامة كانت تصرف فيها بضائعها ، و كذلك من جزء كبير من المواد الأولية ، التى كانت تغذى صناعتها و تأخذها من مصر . لذلك أسرعت انجلترا باحتلال مصر لتكون سوقاً لها و ايضاً تمدها بالمواد الأولية الأزمة لصناعتها .

أصبح حتماً على الاقتصاد البريطاني بسبب اللامركزية الصناعية الطارئة ، أن يعانى هذا الكساد المزمن ، حتى تستطيع بريطانيا ان تلائم بين اقتصادها و هذا الوضع الجديد للتوازن الأقتصادى الدولى . و على الرغم من الكساد الذى يسود بريطانيا لم تشعر مصر بهذه الأزمة و استمرت مصر تصدر القطن و مشتقاته الى بريطانيا .

و كان الفحم سبب تضخم الأزمة المالية لدى انجلترا , حيث بنيت إنجلترا تقدمها و إزدهارها عليه , وقد فقدت سيطرتها السابقة لأنه لم يعد الوقود الوحيد ، فنجد القوى المائية

و البترول قد صاروا مصدراً جديداً للطاقة , فوق ذلك فقد اكتشفت مناجم الفحم فى كثير من البلاد المنافسة لبريطانيا , فكان من نتيجة هذا أنه لم تعد إنجلترا لها إمتيازها السابق باستعمالها وحدها وقوداً مستخرجاً من نفس البلد ، لأن البلاد الأخرى أصبحت تستطيع الحصول من داخل حدودها على الفحم والبترول و القوى المائية ، بل إن انجلترا لم يكن لديها شيئ يذكر من البترول أو القوى المائية، زيادة على أن بريطانيا فقدت كثيراً من عملائها الذين كانوا يستوردون الفحم منها ، و من هذا يتضح أن بريطانيا فقدت أهم موارد الطاقة وهو الفحم بسبب ظهور موارد أخرى للطاقة . و هذا ساعد على زيادة الأزمة المالية لديها .